مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.786

26 February 1998
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والثمانين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هوفر (سويسرا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة والثمانين بعد السبعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أستهل الجلسة بالترحيب بحرارة، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، بالسيد مارتينوف، النائب الأول لوزير خارجية بيلاروس، الذي سيكون أول متحدث اليوم. وبالإضافة إلى النائب الأول لوزير خارجية بيلاروس، يوجد على قائمة المتحدثين ممثلو سري لانكا وفرنسا وهنغاريا وفنزويلا.

وقبل إعطاء الكلمة إلى المتحدثين المسجلين على القائمة لهذا اليوم، أود إبلاغكم بأننا سنجري في نهاية هذه الجلسة العامة مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن البند ١ من جدول أعمالنا المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، والبند ٣ المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي"، والبند ٤ المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها"، والبند ٦ المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح"، والبند ٧ المعنون "الشفافية في مسألة التسلح".

والآن أدعو السيد مارتينوف، النائب الأول لوزير خارجية بيلاروس، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد مارتينوف (بيلاروس): أشكركم سيدي الرئيس جزيل الشكر على ترحيبكم الحار بي واسمحوا لي أن أهنئكم على رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أشكر لكم زعامتكم القديرة جدا لهذا المحفل الموقر.

كما أعرب عن امتناني لسلفكم السفير لارس نوربرغ على ما حققه من إنجازات في هذا الموقع.

واسمحوا لي أن أعرب عن خالص الشكر للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح السيد فلاديمير بتروفسكي ونائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل على ما بذلاه من جهود لمساعدة المؤتمر في أعماله.

إن جمهورية بيلاروس تقدر تقديرا عاليا التقدم الباهر الذي أحرزه مؤتمر نزع السلاح في السنوات السابقة. ويكفي ذكر أحدث إنجازات المؤتمر وهي: اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي دخلت حيز التنفيذ مؤخرا، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعت في الخريف الماضي.

وما انفكت بيلاروس تولي قدرا كبيرا من الأهمية لمؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة تفاوضية. ونحن نقدر تقديرا عميقا أننا أصبحنا عضوا كاملا في المؤتمر. ونأمل ألا نفقد في عام ١٩٩٨ الدينامية الإيجابية التي اكتسبها مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أبيّن لكم اليوم بعض آراء ونهج بيلاروس إزاء مشاكل نزع السلاح وما يتصل بها من الجوانب الأمنية التي هي موضع تركيز شديد من جانب أعضاء مؤتمر نزع السلاح والمجتمع الدولي ككل.

إن بيلاروس تولي أهمية مركزية لكفالة أمن موثوق به لشعبها في إطار ترتيبات دون إقليمية وقارية وعالمية. وقد عشنا تاريخاً بالغ الصعوبة إذ إننا كنا طرفا في كل مواجهة رئيسية جرت في أوروبا. وخسائرنا في الأرواح - هلك في الحرب العالمية الثانية ثلث شعب بيلاروس - لا تماثلها سوى الخسائر في الأرواح التي شهدتها محرقة اليهود (الهولوكوست)، وهو ما يفسر بالتالي حساسية ومسؤولية بيلاروس البالغتين إزاء جميع قضايا نزع السلاح والأمن.

ونظرا إلى أن بيلاروس بلد أوروبي متوسط الحجم، فإننا لا نملك وسائل كبيرة لتحقيق الأمن إلا من خلال تدابير تعاونية لنزع سلاح وما يتصل به من بناء الأمن والثقة. وإلى جانب ذلك، فإننا نعتقد أن بيلاروس تملك بعدا خاصا ومسؤولية خاصة في هذه المجالات، نظرا إلى أن التاريخ جعلنا، باعتبارنا المعقل القائم في أقصى غرب الاتحاد السوفياتي السابق، ورثة أكبر ترسانة عسكرية وأكثرها تعقدا.

وأنتم تعلمون أن بيلاروس كانت لاعبا رائدا في تأمين ألا يؤدي حل الاتحاد السوفياتي إلى قيام أربع قوى نووية جديدة. وقد تولت بيلاروس مسؤولية - بل وشجاعة - أنها كانت أول بلد يتخلى عن ترسانته النووية المتاحة التي شملت أحدث وسائل النقل المتنقلة. وكانت جمهورية بيلاروس أول الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق في الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها بلدا غير نووي، والتصديق بدون أي شرط مسبق على الجولة الأولى من محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت - ١). وأصبحنا وما زالنا جزءا من العملية المؤلفة من خمسة أطراف للتنفيذ والتفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح النووي الرئيسية والاتفاقات المتصلة بها وهي: ستارت - ١، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وحتى قبل حل الاتحاد السوفياتي، عندما كان بلدنا مسلحا بكثافة بالقذائف النووية، قدمت بيلاروس في عام ١٩٩٠ اقتراحا في الجمعية العامة للأمم المتحدة لترتيب قيام حزام خال من الأسلحة النووية بين بحر البلطيق والبحر الأسود، يشمل بداهة بيلاروس وأوكرانيا ودول البلطيق وبلدانا أخرى بأوروبا الوسطى قد تكون مهتمة بالمسألة. ولم تعتبر الأطراف الأخرى آنذاك، أي منذ أقل من ٨ سنوات، أن اقتراحنا واقعي. غير أنه نظرا إلى أن بيلاروس تصورت فعلا في عام ١٩٩٠ تخلص كامل المنطقة دون الإقليمية من الأسلحة النووية وبدأت في تلك العملية في عام ١٩٩٣، فإنها ما انفكت تعمل وفقا لهذا الاتجاه وكان لها شرف وضع اللمسة الأخيرة في عملية نزع السلاح النووي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بإزالة آخر رأس نووي وآخر قذيفة نووية من أوروبا الشرقية والوسطى.

وبيلاروس، مثلما تلاحظون، بذلت بإخلاص وبشدة جهودا سياسية ومادية على حد سواء في سبيل قيام ما نفخر بتسميته **واقعا فعليا**: هو أوروبا الشرقية والوسطى الخالية من الأسلحة النووية.

وفي عام ١٩٩٦، وتوقعا لنهاية الوجود النووي في المنطقة، اقترح رئيس بيلاروس إقامة مجال خال من الأسلحة النووية في أوروبا الشرقية والوسطى.

ولا تعتزم بيلاروس محاولة فرض أي شروط صارمة ومسبقة في هذا المجال. فنحن نقترح بتواضع أمرين هما أولا، أن ينتهز المجتمع الدولي، وأوروبا قبل كل شيء فرصة عدم تجاهل الخلو الفعلي لمنطقة حيوية هي أوروبا الشرقية والوسطى من الأسلحة النووية، بل الأحرى الاعتراف بهذا الوضع بطريقة مناسبة

أو ربما يفضل تحويله من وضع بحكم الواقع إلى وضع قانوني؛ وثانيا، أن يستخدم مفهوم جديد - مجال خال من الأسلحة النووية مقابل منطقة خالية من الأسلحة النووية - للاستجابة لجميع الجوانب المشروعة في السياسات الأمنية في المنطقة.

وتأمل بيلاروس على ضوء التغيرات الضخمة الحاصلة في بيئة الأمن العالمي والأوروبي أن تقوم الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بالتفكير مليا في هذه الفكرة. كما نأمل أن يسترشد هذا الفكر بالمصلحة المشتركة طويلة الأجل متحررا من الارتجال والتحيز.

وبيلاروس من ناحيتها لا تتردد في التسليم بالمساهمة الهامة التي يمثلها في هذا الصدد موقف "اللاءات الثلاثة" الذي اعتمدته منظمة حلف شمال الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن قضية الأسلحة النووية. وبصريح العبارة، أود التشديد على أن بيلاروس ستصبح في عام ١٩٩٩ بلدا ربما يملك أطول حدود مع منظمة حلف شمال الأطلسي الموسعة. ونحن نريد ألا تكون هذه الحدود حدود مجابهة وعداء ولا خط تقسيم وإنما نقطة اتصال للتعاون والتفاعل والاحترام المتبادل. وتعمل بيلاروس على تحقيق هذا الهدف. غير أننا بحاجة إلى المعاملة بالمثل، والمعاملة بالمثل بالفعل وليس بالقول. ومثلما أعلن الرئيس رونالد ريغان بلباقة منذ بعض الوقت فإن "اليد الواحدة لا تصفق".

ونرى أن أهداف المجال الخالي من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية يمكن أن تحدد على النحو التالي: تعزيز عملية نزع السلاح، ولا سيما إزالة أسلحة الدمار الشامل؛ تقليل خطر استئناف المواجهة النووية في أوروبا؛ إدخال عنصر تكاملي للأمن والثقة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي قد تختلف نهجها إزاء إنشاء بنية للأمن الأوروبي؛ تعزيز عنصر الأمن الأوروبي عبر القارات عن طريق التزامات متبادلة من الولايات المتحدة وروسيا تجاه إقامة مجال خال من الأسلحة النووية؛ دعم شتى التزامات إزالة الأسلحة النووية، وهي التزامات تحملتها فعلا بلدان المنطقة؛ تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، ولا سيما التشجيع على بناء الثقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان التي تتضرر مصالحها من توسيع رقعة منظمة حلف شمال الأطلسي؛ منع الانتشار الجغرافي لأسلحة الدمار الشامل؛ وتعزيز تطوير التعاون في مجال الاستخدام السلمي لتكنولوجيات الطاقة الذرية.

ونرى أن اقتراح بيلاروس إقامة مجال خال من الأسلحة النووية يطابق بالكامل نص وروح وثيقة مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ التي ترحب بإنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية بحلول مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠. وغني عن البيان أن مفهوم المجال الخالي من الأسلحة النووية يتصل اتصالاً مباشراً ببند جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح المعنون "منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة".

وتقر بيلاروس بأن مؤتمر نزع السلاح يقف الآن في مفترق طرق حاسم. ففي بيئة سياسية عالمية جديدة، يجب أن يكون مؤتمر نزع السلاح قادرا على مواجهة التحديات الجديدة بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح. ونحن في بيلاروس لا نشك في أن مؤتمر نزع السلاح سيواجه هذه التحديات بنجاح.

إن الخبرة تولد الحكمة، ولمؤتمر نزع السلاح خبرة وافرة. وتوخي المرونة بدلا من توخي النهج التطرفية، وكفالة حدوث تقدم تدريجي مشترك في الاتجاه السليم بدلا من أن نكون أسرى نهج "الكل أو لا شيء"، والتفكير العملي والإبداعي بدلا من الروابط المتصلبة هي ما يجوز أن يستخدمه الحكماء من الرجال والنساء في وفود مؤتمر نزع السلاح من أجل التحرك قدما في مجال القضايا الرئيسية الواردة بجدول الأعمال، ومن أجل صون وتعزيز قدرة المؤتمر على البقاء.

وبعد معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، ينبغي أن تكون الخطوة القادمة إجراء مفاوضات بشأن حظر صنع المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من النبائط النووية المتفجرة. وبعد الحد من تطوير نوعية الأسلحة النووية بفضل معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، سيحد خفض المتوافر من المواد الانشطارية بوضوح من المعروض من الرؤوس الحربية النووية الجديدة. ومن الواضح أنه إذا أريد أن ينجح المؤتمر في هذا الصدد، فإنه يمكن تحقيق خطوة كبيرة في اتجاه هدفنا النهائي المشترك، وهو نزع السلاح النووي. وإذا كانت توجد قضايا تحتاج إلى المناقشة والبحث المتعمق، ينبغي في رأينا ألا يبخل المؤتمر بالقيام بمتابعة نشطة لما يمكن تسميته بمرحلة التفاوض التمهيدية.

وتعتقد جمهورية بيلاروس أنه ينبغي أن تنشأ في دورة مؤتمر نزع السلاح الراهنة لجنة مخصصة معنية بحظر إنتاج المواد الانشطارية لكي يبدأ فورا العمل بشأن هذه القضية الهامة. ونرى من المهم ألا تعالج المفاوضات حظر هذه المواد فحسب وإنما تقليص المخزون المتاح منها أيضا.

وبعد أن أصبحت بيلاروس دولة غير نووية، فإن لها مصلحة معززة في أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدما في مجال الضمانات الأمنية الفعالة ضد استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية. وما زلنا نؤمن بوجود حاجة ملحة لتطوير اتفاق متعدد الأطراف وملزم قانونا بشأن هذه الضمانات. ونحن نحث بالتالي مؤتمر عام ١٩٩٨ على بدء هذه المفاوضات.

إن الوتيرة المتزايدة باطراد، التي لم يسبق لها نظير في الواقع في مجال التقدم العلمي، بما في ذلك البحث والتطوير في مجال التطبيقات العسكرية، ينبغي أن تدفع المجتمع الدولي والمؤتمر إلى أن يواصلا على الأقل توخي اليقظة في وجه احتمال ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وتفخر بيلاروس، نتيجة جهودها المبذولة منذ وقت طويل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوجود آلية إنذار مستندة إلى التوافق تولد رد فعل كافياً من جانب مؤتمر نزع السلاح متى وإذا لاحظ المجتمع الدولي خطراً من هذا القبيل.

والشفافية في الأسلحة مجال آخر يؤثر بطريقة هامة أخرى على أمن الدول. وهذا صحيح خاصة في ظروف تحول هياكل الأمن في أوروبا. ومؤتمر نزع السلاح ملزم بأن ينهض بدور هام في هذا المجال.

واستقطبت مؤخراً قضية الألغام البرية، وصلتها بعملية أوتاوا، قدراً كبيراً من الاهتمام السياسي في العالم. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتشديد على أن بيلاروس تشاطر بالكامل الانشغالات المتصلة باستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. وبيلاروس، التي تملك مخزونات كبيرة من هذه الأسلحة، لا تساهم بأي طريقة كانت في استخدامها و/أو انتشارها. فقد أوقفنا تصديرها في مناسبتين في عام ١٩٩٥ ثم في نهاية عام ١٩٩٧.

وفضلاً عن ذلك، فإن بيلاروس ترى أن هذا المشكل ومشاكل نزع السلاح العالمية الأخرى الهامة ينبغي أن تناقش في هيئة التفاوض متعدد الأطراف القائمة، أي مؤتمر نزع السلاح. إن المحافل الأخرى، وإن كانت نواياها جديرة بالثناء، لا تنتقص من قدرة مؤتمر نزع السلاح على البقاء فحسب، وهي مسألة تقلق بيلاروس كعضو في المؤتمر، وإنما تنتقص أيضاً من فعالية صكوك نزع السلاح المناسبة.

وأود سيدي الرئيس في الختام أن أؤكد لكم ولأعضاء مؤتمر نزع السلاح أن بيلاروس مستعدة للعمل بعناية وبجهود متضافرة مع الوفود الأخرى، بشأن القضايا التي أثرتُها وكذلك بشأن البنود الأخرى من جدول الأعمال، لتأمين تقدم موضوعي بصددها. ووفد بيلاروس، الذي يرأس حالياً مجموعة أوروبا الشرقية، رهن تصرفكم الكامل.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر النائب الأول لوزير خارجية جمهورية بيلاروس على بيانه الهام وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل سري لانكا، السفير باليهاكارا.

السيد باليهاكارا (سري لانكا): سيدي الرئيس، يسر وفدي أن يراكم، سيادة سفير سويسرا، تديرون دفة عملنا هذا الشهر. ويسرنا أن نشارك في برنامجكم النشط للمشاورات بينما يتأهب مؤتمر نزع السلاح لما يؤمل أن يكون عاماً يشهد بعض العمل الموضوعي. ومؤتمر نزع السلاح مجهز جيداً للسير قدماً برئاستكم القديرة. ونحن ندين بشدة للسفير لارس نوربرغ بالأسس المتينة التي أرساها لتيسير التقدم في أعمالنا. وأود مرة أخرى أن أهنئكم وأن أشكر الأمين العام، السيد بيتروفسكي، والسيد عبد القادر بن اسماعيل، نائب الأمين العام على مساهمتهما القيمتين جداً في أعمالنا.

إن المرة السابقة التي حضرت فيها إلى جنيف كانت للمشاركة في مؤتمر نزع السلاح منذ ١٠ سنوات. وما من شك أن مؤتمر نزع السلاح أنجز الكثير في غضون تلك الفترة، بينما لا يزال يلزم إنجاز أكثر من ذلك بطبيعة الحال في جدول أعمال الأمن المتعدد الأطراف. وترد ضمن إنجازات مؤتمر نزع السلاح معاهدات من قبيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه المعاهدات تشكل فعلاً إنجازات باهرة جداً على الرغم من بعض القصور المشاهد فيها. فهي تقدم الدليل على صلاحية العملية التفاوضية المتعددة الأطراف وقدرتها على البقاء وفعاليتها. كما أن المؤتمر وسع نطاق عضويته. وأصبح المؤتمر بالتالي محفل تفاوض أوسع نطاقاً يستحق لقب الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح في الأمم المتحدة. ومما له مغزاه أن مؤتمر نزع السلاح حقق كل ذلك على الرغم من المرور بمرحلة انتقال وتقلب تميزت بمناخ أمني دولي متطور شهدته فترة ما بعد الحرب الباردة.

غير أن مؤتمر نزع السلاح، بجميع هذه الإنجازات التي حققها، يبدو وكأنه ما زال يسعى لتحديد مهمته. وبينما لا يتوقع أي أحد أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى معاهدة في كل دورة، فإن المؤتمر يبدو وكأنه يتكبد معاناة مؤسسية مفرطة سنة بعد سنة، محاولاً القيام بما هو بديهي، أي بدء العمل الفعلي. ومن المسلم به أن معاناة هذا العام قد تكون أقل حدة من معاناة العام الماضي، غير أننا ندخل الشهر الثاني من دورتنا دون أن نكون قد أجرينا قدراً كبيراً من الحوار الجاد، ناهيكم عن المفاوضات حتى بشأن ما يمكن لأي شخص عاقل أن يسميه قضايا هامشية.

ويحدث هذا الأمر على الرغم من توافر مجموعة هائلة من الاقتراحات بشأن قضايا ذات أولوية. وبعض هذه القضايا ذات الأولوية تبدو وكأنها متحجرة في الزمان والمكان منذ شاهدتها قبل عقد من الزمان. والحجج المقدمة لتبرير عدم النظر فيها تبدو مألوفة. وعلى الرغم من أن منطق الحرب الباردة النووية، إن كان له وجود، لم يعد قائماً في العالم الحقيقي، فقد أعيد اختراع ودعم الجدوى العقائدية للأسلحة النووية. وربما ساد هذا النهج إذا كان على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقنع فحسب بإجراء تخفيضات الأسلحة النووية فيما بينها. غير أنه طالما يظل الأمن نووياً وطالما يظل النظام الأمني مترسخاً في تواصل بين عدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح، يجب على كل واحد مواجهة حتمية العمل المتعدد الأطراف الذي يؤدي إلى نزع السلاح النووي في الأجل الطويل. إن البلدان القادرة نووياً التي ما زالت خارج نطاق نظم المعاهدات القائمة أعلنت بوضوح أنها لا يمكن أن تناقش قضية عدم انتشار الأسلحة مع قضية نزع السلاح إلا في إطار نزع سلاح نووي متعدد الأطراف. والواقع الذي يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواجهه هو أن مواصلة عدم اتخاذ تدابير بشأن البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح سيقوض نتيجة مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. ويجب ألا يغيب عن أنظارنا أن وثيقة عام ١٩٩٥ تدعو في جملة أمور إلى قيام عملية متعددة الأطراف من أجل إزالة الأسلحة النووية في نهاية الأمر. ومما يؤسف له أن أولويات جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا الصدد ظلت غير منجزة إلى حد كبير. وهذا لا يعزى بداهة إلى أي قصور هيكلي أو أي قصور مؤسسي آخر كامن في مؤتمر نزع السلاح وإنما هو مسألة إرادة سياسية. ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يفعل إلا ما تريده الدول الأعضاء فيه، لا أكثر ولا أقل.

غير أننا لا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى أن يجتاحه الشلل الراهن لجدول أعماله المتصل بالسلاح النووي. فترتيب أولويات جدول أعمال نزع السلاح، ببعديه النووي والتقليدي، واضح جداً حتى منذ أول دورة استثنائية عقدت بشأن نزع السلاح في عام ١٩٧٨. وتأكد ذلك من جديد بنص وروح مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. ونحن لا نعتقد من المفيد أن نعيد هذا النقاش لتشتيت هذه الأولويات. فما ندعو إليه هو العمل بواقعية وبسرعة استناداً إلى واقع قاعدة توافق الآراء، ومعالجة تلك القضايا ذات الأولوية. ونحن نتبين فرصاً بالفعل للقيام ببعض العمل بشأن قضايا عديدة، بما فيها البند ١ من جدول الأعمال. وينبغي أن نستفيد من المناخ الجيد السائد في مؤتمر نزع السلاح منذ بداية دورة عام ١٩٩٨ من أجل الاستفادة من هذه الفرص. وإذا لم ينجز ذلك، وإذا ظل مؤتمر نزع السلاح يقدم تقارير سلبية إلى الجمعية العامة طيلة أعوام متتالية، فإن فقدان المصداقية الناجم عن ذلك لن يخدم مصالح أي جهة.

ونحن نعتقد أن الأمر لا يمكن ولا يلزم أن يكون على هذه الحال. فقد أعلنتم سيادة الرئيس أنتم وسلفكم بحق أن العمل الموضوعي بشأن البند ١ من جدول الأعمال عمل أساسي لتقدم مؤتمر نزع السلاح في هذا العام. غير أن المشكلة هي أن بعض الجهات ترى أنه يلزم العمل على "المواد الانشطارية دون سواهـــا" في إطار البند ١. وبالمثل، يبدو نهج العمل على "أي مسألة ما عدا المواد الانشطارية" في إطار البند ١ غير مفيد أيضاً. ولحسن الحظ أي جهة لا تتخذ موقفاً متصلباً بشأن المسألة الثانية. ونلاحظ من ثم وجود رأي وسط يحتمل أن يبين الطريق نحو أسلوب عمل ذي اتجاهين في إطار البند ١ إذا تمكنا من الاتفاق على إنشاء لجنة مخصصة أو آلية مماثلة، وهي آلية يمكنها أن تعالج المضمون الحقيقي لا أن تكون مؤسسة شكلية.

وثمة مجموعة واسعة من الاقتراحات في إطار البند ١، مثلما ذكرت آنفا. ونحن بحاجة إلى استنباط موقف تفاوض بناء بشأن هذه الاقتراحات في المشاورات غير الرسمية بواسطة مساعيكم الحميدة. ونحن

لسنا بحاجة إلى مواصلة حجج تحول الانظار عن الاقتراحات المقدمة، بل نحن بحاجة حقاً إلى الاستجابة لهذه الاقتراحات. فليس علينا مثلاً أن نناقش إن كان ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يحل محل المحادثات الثنائية المعنية بخفض الأسلحة النووية. فما من أحد اقترح ذلك على حد علمنا. ومن غير الواقعي ومما يحقق عكس المرجو أن يقترح ذلك أحد. ومن جهة أخرى، فإن العمليات الثنائية والمتعددة الأطراف يثري بعضها البعض نظراً إلى أنها تسعى إلى بلوغ نفس الهدف على آجال زمنية مختلفة وفي بيئات تفاوضية مختلفة. وقد فعلت ذلك في الماضي. فقد جرت خلال المفاوضات المعنية بالأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح عمليات متوازية ثنائية وأحياناً تعددية بين الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية. ولم تقوض أي عملية منها الأخرى، بل إنها دعمت بعضها البعض. وفي السياق نفسه، فإن مشروع النص الثنائي المعني بالأسلحة الكيميائية تم إثراؤه وتعزيزه وتطويره إلى صك غير مسبوق في تقحمه الفريد من خلال عملية متعددة الأطراف. لذلك حان الوقت لكي ننحي جانباً حجة الاستبعاد المتبادل.

إذن ما الذي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يفعله بشأن البند ١ من جدول الأعمال؟ ثمة توافق في الآراء في المجتمع الدولي، نفترض أن مؤتمر نزع السلاح طرف فيه، بشأن تحبيذ عملية طويلة الأجل تؤدي إلى القضاء في نهاية الأمر على الأسلحة النووية. ووجد هذا الهدف أشد التأييد في مؤتمر عام ١٩٩٥. كما طورت في شكل أهداف ومبادئ لنزع السلاح خطة مفصلة لبلوغ هذا الهدف المتعدد الأطراف بحكم تعريفه. ولا أحد يعتقد أنه يمكن أو ينبغي أن تشرع لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح في مفاوضات مباشرة بشأن أي تخفيض في الأسلحة النووية. وهذا التبسيط كفيل بأن يكون ساذجاً. غير أنه ثمة قاعدة بيانات كافية لبدء المحادثات بشأن إجراء محادثات لوضع إطار يمكن داخله متابعة الهدف المشترك المتمثل في القضاء نهائياً على الأسلحة النووية. إن الصيغة الغامضة بصورة بناءة في اقتراح جنوب افريقيا، وهي صيغة نراها محاولة جيدة أخرى في اتجاه حل توفيقي، تلتمس أحد الطرق لتحقيق ذلك وإن كان بقاسم مشترك أدنى. ونعتقد أن الوقت قد حان ليتخذ مؤتمر نزع السلاح خطوة تجريبية على الأقل في اتجاه هذه العملية التفاوضية. إن زيادة التأخير في اتخاذ تدابير ذات معنى ستفسد بالتأكيد مناخ عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة، وهي عملية سنبدأ التحضير لها في نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بـــدور مؤتمر نزع السلاح في مناقشة وضع معاهدة معنية بالمواد الانشطارية، فإن سري لانكا كانت قد أعلنت عن موقفها منذ عام ١٩٨٠. وما انفك وفدي يدعم منذ ذلك التاريخ نظاماً شاملاً معنياً بإنتاج المواد الانشطارية واستخدامها في إطار عملية نزع سلاح متعددة الأطراف. وكنا نعتقد آنذاك، مثلما نعتقد الآن، أن هذا النظام يشكل واحدة من أهم العقبات التي تحول دون وجود المزيد من الأسلحة النووية ومن ظهور بلدان جديدة حائزة للأسلحة النووية.

وتوجد أيضاً قضايا أخرى إلى جانب جدول الأعمال المعني بالأسلحة النووية. ونأمل أن تسفر هذه القضايا عن نتائج أفضل مما أسفرت عنه في العام الماضي.

ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بند من جدول الأعمال من الواضح أنه لم يتم بحث كل أبعاده. ونأمل بصدق أن تنشأ لجنة مخصصة للنظر في هذا الموضوع. واستمرار الجمود بشأن هذا البند سيجازف بقلب اتجاه العمل الجيد المنجز سابقاً. وقد أنتجت اللجنة المخصصة السابقة سجلاً مؤثراً من المعرفة التقنية عن النظام القائم المتصل بالفضاء الخارجي وكذلك أوجه قصور هذا النظام.

لقد أصبح الفضاء الخارجي هاماً لكل بلد. وانتشرت بسرعة قدرات الإطلاق إلى الفضاء. وأصبحت الأصول الفضائية تشكل مصالح استراتيجية للقوى الفضائية الرئيسية وأصول تنمية البلدان النامية. وإن حماية هذه الأصول هي في الصالح المشترك لجميع البلدان. وقد يشعر البعض بأنه يمكن حماية هذه الأصول بالأسلحة. ويشعر البعض الآخر أن هذه الحماية لا يمكن أن تكون إلا بصكوك قانونية. ونحن في مؤتمر نزع السلاح، بحكمتنا الجماعية، اخترنا حماية الأصول الفضائية ليس بالأسلحة الفتاكة وإنما بأسلحة قانونية. وهذا هو جوهر البند ٣ من جدول الأعمال، أي ضمان منع تسليح الفضاء. وإذا فشلنا الآن في ذلك، وبالنظر إلى انتشار القدرة على الإطلاق، فإننا سنتحدث سنوات عن عدم انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ويبدو بالتالي من المعقول تماماً أن يستخدم محفل متعدد الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح لمنع إدخال الأسلحة إلى الفضاء الخارجي. ونأسف لأن لجنة مخصصة، كانت تنظر في الماضي في هذا البند، لم تتمكن من استئناف أعمالها. غير أننا نوافق على اقتراح الرئيس بتعيين منسق لالتماس سبل ونهج إعادة فحص ولاية اللجنة المخصصة. ونأمل أن تتمكن اللجنة من بدء عملها بولاية تتكيف مع المصالح المشتركة ومع الحقائق الراهنة في الفضاء الخارجي.

ويشاطر وفدي رأي البلدان الأعضاء التي تعتقد أنه يمكن لمؤتمر نزع السلاح وينبغي له أن يعالج قضايا نزع السلاح التقليدي أيضاً. ولم تتردد سري لانكا أبداً في معالجة هذه المسألة الهامة رغم أن العمل المعني بنزع السلاح النووي ظل بطبيعة الحال يكتسي أولوية عالية. وساهمت سري لانكا بنشاط في تصميم وسير عمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة في إطار نظام الشفافية في مسألة التسلح. وسنواصل مساهمتنا على الرغم من أننا نرى أنه لا يمكن المبالغة في قيمة السجل في مجال تحديد الأسلحة. وثمة قضية في هذا المجال تستوجب إجراء عاجلاً متعدد الأطراف، هي ظاهرة التجارة غير المشروعة بالأسلحة، وهي تجارة تقود منازعات عديدة في أنحاء مختلفة من العالم. ونقر بوجود فريق خبراء تابع للأمم المتحدة ينظر حالياً في هذه القضية وسيجري دراسة أخرى هذا العام بشأن هذه القضية. غير أننا نعتقد أن هذا العمل ينبغي ألا يحول دون إجراء تبادل آراء أو عمل استكشافي مماثل داخل مؤتمر نزع السلاح. إن العمل التداولي في نيويورك والعمل الاستكشافي في جنيف لا يستبعد أحدهما الآخر. فمؤتمر نزع السلاح الموسع يشكل في الواقع مخزون آراء حكومية يمكن أن تستخدم كمدخلات في العمل الذي يقوم به فريق الخبراء في نيويورك. ونحن بحاجة إلى هذا العمل المتوازي، ولا سيما بشأن الأسلحة غير المشروعة، لأن المشكلة ملحة أو حتى حادة.

وقد حذر الأمين العام السابق للأمم المتحدة المجتمع الدولي مما وصفه بأنه "تهديد مخرب للسلم والأمن يتخطى حدود الدول" داخل الدول وفيما بينها. وينبع هذا التهديد من الرابطة القائمة بين المتجرين بالأسلحة بطريقة غير مشروعة والمتجرين بالمخدرات والإرهابيين. وكل طرف منهم يغذي الآخر في حلقة مفرغة تتجلى نتائجها بوضوح تام في أنحاء عديدة في العالم، ولا سيما في البلدان النامية، بما يسفر عن الموت والدمار. وبعد أن بدأ مؤتمر نزع السلاح والأمم المتحدة معالجة جدول أعمال الأمن في حقبة ناشئة، لا يمكن للمؤتمر أن يغمض عينيه أمام هذه المشكلة المتزايدة. ومما يزيد من القلق أن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد من التأكد من حجم التجارة غير المشروعة بالأسلحة، ومن باب أحرى الحد منها. ونحن نتطلع إلى أعمال البحث التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وغيره من الجهات بشأن هذه القضية. وينبغي ألا يثبط من عزم المرء أن التجارة غير المشروعة بالأسلحة هي مشكلة قانون ونظام يجب أن تتصدى لها البلدان المعنية. فالواقع مختلف تماماً. فقد قدمت نفس الحجة منذ بضع سنوات ضد الدعوة إلى

اتخاذ تدابير دولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. غير أن الاتجار بالمخدرات والإرهاب موجودان حالياً صراحة على جدول الأعمال الدولي، لأنهما مشكلتان يستلزم ردعهما ومنعهما ومكافحتهما تعاوناً دولياً. وبالمثل، فإن التجارة غير المشروعة بالأسلحة تحتاج إلى مراقبة وتعاون دوليين. وينبغي استنباط تدابير وقواعد قانونية لدعم وصقل ممارسة الدول تحقيقاً لهذا الغرض. ونظراً إلى طبيعة المنازعات الجارية في العالم، فإنه ليس من السابق لأوانه اتخاذ إجراء. وندعم بالتالي الوفود التي أبرزت هذه القضية ليجري العمل بصددها في مؤتمر نزع السلاح.

أما فيما يتعلق بالألغام البرية، فإن سري لانكا ترحب باعتماد معاهدة أوتاوا، على الرغم من أنها ليست طرفاً فيها بعد، وهي تنظر في إمكانية الانضمام إليها عندما تسمح لنا بذلك الحالة الأمنية. ونقدر الهدف الإنساني المتمثل في وضع نظام شامل ضد الدورة الكاملة للألغام البرية المضادة للأفراد. وعلى الرغم من أننا نشاطر معظم المشاغل المثارة فيما يتعلق بما إذا كان يمكن أم لا لمؤتمر نزع السلاح أن يقوم بعمل مفيد في هذا الصدد، بالإضافة إلى النظام الشامل القائم بشأن هذه الأسلحة، فإننا نتحلى بالانفتاح إزاء تعيين منسق للتأكد من آراء الوفود داخل مؤتمر نزع السلاح. وأملنا الوحيد هو أن يتحلى الجميع بنفس المرونة تجاه البنود الأخرى أيضاً من جدول الأعمال.

وحيث أننا نلتمس سبل التقدم بشأن الجوهر، يجب أن يواجه مؤتمر نزع السلاح واقعاً معيناً. وهذا الواقع هو في التحليل الأخير أن يبين مؤتمر نزع السلاح للمجتمع الدولي، وللرأي العام العالمي بوجه خاص، وجود محفل تفاوضي يمكن الإعراب فيه عن الشواغل المشتركة بشأن نظام الأمن العالمي وجدول الأعمال العالمي النووي. كما يجب أن يبرز مؤتمر نزع السلاح الانطباع بأن هذه المشاركة لا تعني قيمة أكاديمية وبل قيمة تفاوضية. وهذا أمر حيوي نظراً إلى أن قضايا الأمن، مثل قضايا عديدة أخرى في العالم المعاصر، أصبحت معولمة حقاً وتمس حياة كل شخص. حقاً إن القوى الرئيسية تنفذ برنامجاً جديراً بالثناء لخفض الأسلحة. وبينت هذه القوى امكانية خفض الأسلحة بصورة قابلة للدوام وثابتة. وقد حان الوقت الآن لتقديم الدليل على أن القيام ببعض العمل بشأن المسائل النووية فضلاً عن مجموعة أخرى من مسائل تحديد الأسلحة أمر ممكن ومستحسن على الصعيد المتعدد الأطراف. إن الالتزامات التعاهدية المجسدة في مختلف الصكوك المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح تستلزم نهجاً عريض القاعدة من هذا القبيل. ويمكن البدء بخطوات تجريبية جداً على الأقل لبدء هذا العمل بشأن القضايا ذات الأولوية. ولعل هذا العمل سيكون الفرصة التي وصفها سفير أيرلندا بأنها "لحظة تحديد" لمؤتمر نزع السلاح هذا العام. ويجب أن نكفل قيام مؤتمر نزع السلاح باغتنام هذه الفرصة بدلاً من إهدارها. ومع ذلك، فإن تقديم تقرير سلبي آخر إلى الجمعية العامة سيثير أسئلة بشأن فعالية تكلفة مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل سري لانكا على بيانه وعلى ما وجهه لي من عبارات رقيقة. أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة فرنسا، السفيرة بورجوا.

السيدة بورجوا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن مهمة صعبة في انتظاركم وهي توجيه مؤتمرنا في الاتجاه الصحيح. وقد تمكن سلفكم من الاعتماد على تعاوني وتعاون وفدي لدعم النهج الحذر والمتدرج الذي اعتمده. وهذا

النهج يمكن أن يحقق نتائج. وإني أدرك أنكم تقرون هذا النهج. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفدي الكامل والمخلص.

إن فرنسا تتوقع الكثير من مؤتمر نزع السلاح. وأقول هذا بتشديد خاص نظراً إلى تكاثر الهجمات على هذا المحفل خلال العام الماضي: فهي هجمات شنها البعض بدعم صحفي كبير، بادعاء أن مؤتمر نزع السلاح لا يقوم بما يكفي من العمل؛ وشنت هجمات أخرى بحذر أكبر، وأحياناً من جانب نفس الأطراف، مدعية أن مؤتمر نزع السلاح قد يتجاوز ولايته بشكل مفرط. ومنذ قررت فرنسا شغل مقعدها في مؤتمر نزع السلاح، أصبحت معتادة على هذه الانتقادات والشكوك والتساؤلات. وترى فرنسا في هذه الانتقادات والشكوك والتساؤلات سبباً آخر للدفاع عن دور المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعن اختصاصه وسماته المميزة. لقد انقضت فعلاً الحرب الباردة. غير أن الأحداث الراهنة تذكرنا بأن من المجازفة أن يعتبر أن العالم الذي نعيش فيه والقارة الأوروبية المتصالحة قد دخلا حقبة استقرار لا يمكن قلب اتجاهها. وبالإضافة إلى ذلك، وإذا نظرنا إلى المناطق المختلفة الممثلة في هذا المحفل، علينا أيضاً أن نقر بأنه إذا اضمحلت التهديدات بالنسبة إلى البعض، فإن الأخطار ما زالت قائمة بالنسبة إلى البعض الآخر. وما زال المؤتمر هيئة تمثل الاتجاهات الرئيسية في المجتمع الدولي وتجمع البلدان الرئيسية التي يجب التوفيق بين مشاغلها الأمنية لكي يمكن أن تتقدم قضية نزع السلاح؛ وهو هيئة تستند أنشطته إلى مبدأ المساواة فيما بين الدول، وهي مساواة تكفلها قاعدة توافق الآراء؛ وأخيراً هو هيئة يحيط بها دائماً مجتمع خبراء يشكل وجوده في حد ذاته، بفضل الحوار الدائم بين أعضائه، إجراء لبناء الثقة لا يمكن الاستعاضة عنه. وبينما يعمل المجتمع الدولي على تلافي خطر اندلاع نزاع آخر في الشرق الأوسط، وهو خطر تكمن جذوره في مسألة امتثال دولة واحدة لتدابير نزع السلاح التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ينبغي لكل واحد منا أن يولي هذا البعد الأخير ثقله الواجب والتفكير ملياً قبل إعلان أن المؤتمر فقد لياقته.

إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يستغني عن مؤتمر نزع السلاح، فطابعه الدائم والدعم الذي يلقاه من الأمانة العامة للأمم المتحدة، يعنيان أنه هو المحفل الوحيد الذي يمكن فيه جمع الأطراف المختلفة بصفة مستمرة والمواجهة فيما بينها وتقليل الخلافات تدريجياً. وإذا قمنا بمقارنة بين العمل داخل المؤتمر والمصاعب التي تصادف بصفة دائمة خلال العمل الأساسي المكثف الذي يقوم به الفريق المخصص المسؤول عن التفاوض على بروتوكول للتحقق من حظر الأسلحة البيولوجية، لا يمكننا سوى أن نأسف على أن هذه المفاوضات لا تحظى بالظروف المواتية التي كانت مصاحبة للحظر على الأسلحة الكيميائية أو التجارب النووية. ومن الصحيح أن المؤتمرات المخصصة مثل مؤتمر أوتاوا يمكن أن تتيح للبلدان التي لا تتنازع مصالحها التحرك بسرعة للدخول في التزامات على الصعيد الدولي. ولكن لا يمكن العثور في مثل هذه المحافل على الظروف العملية الضرورية للتقدم في المفاوضات بين البلدان التي لديها هواجس جدية فيما يتعلق بالأمن. لذا لو لم يكن مؤتمر نزع السلاح موجوداً، لكان من الضروري اختراعه. ويقودنا ذلك إلى الدخول في المناقشات هذا العام، لا مع القدرة الضرورية على التخيل في الظروف الحالية فحسب، وإنما أيضاً مع عدم التهويل من الآثار التي قد تترتب على التأخيرات والترددات التي لا محال من حدوثها. إن المؤتمر يتلمس طريقه، وهو أمر لا مفر منه في عالم متغير.

إن بلدي يعلق أهمية خاصة على ثلاثة مواضيع: حظر انتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية، حظر الألغام المضادة للأفراد، حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتمثل هذه المسائل الثلاث

جدول أعمال متوازناً للعمل في هذا المحفل. ومن بينها مسألتان ناضجتان للتفاوض؛ والثالثة وصلت إلى مرحلة محادثات استكشافية ولكن ملحة. وتتفق هذه المسائل الثلاث مع الاحتياجات الحالية.

وبعد دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، والتصديق عليها من جانب الدولتين اللتين أعلنتا أنهما حائزتان للأسلحة الكيميائية، وبعد توقيع أكثر من ١٢٠ دولة على معاهدة أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، يبدو لي أن أولويات المجتمع الدولي، فضلاً عن تأكيدها من جديد على المبادئ الكبيرة تشير إلى ثلاثة اتجاهات. الاتجاه الأول هو دعم ما تم إنجازه بالفعل، أولاً وقبل كل شيء في الميدان النووي، ولكن أيضاً في ميدان الأسلحة التقليدية. وتنطوي المرحلة الأولى على التصديق على معاهدة "ستارت ٢" وتنفيذ التدابير المتخذة من طرف واحد التي قررتها الدول الحائزة لهذه الأسلحة. وينبغي أن نكون مدركين في الوقت الحالي أن أهم تدبير فيما يتعلق بنزع السلاح النووي يتمثل في التصديق على "ستارت ٢". وبحلول نهاية هذه العملية ستتم إزالة ثلثي أنظمة الأسلحة التي كانت موجودة وقت الحرب الباردة في روسيا والولايات المتحدة. ويعطي ذلك فكرة عن أهمية التصديق على ستارت ٢ والبدء في المفاوضات بشأن ستارت ٣. وينبغي أن نتذكر أيضاً أن التخفيضات المتخذة من طرف واحد المهمة للغاية التي يقوم بتنفيذها عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية، منها فرنسا، ما زالت بعيدة عن الانتهاء. لقد تحملت الميزانية العسكرية في فرنسا لعامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ التكاليف الكاملة لإغلاق مركز التجارب في المحيط الهادئ، وموقع القذائف الاستراتيجية - سطح - سطح في هضبة ألبيون، وتفكيك جميع القذائف - سطح - سطح، الذي يشمل كل من القذائف هادس والعمل بشأن القذائف الاستراتيجية الـ ١٨ في هضبة البيون الذي قُطع فيه شوط طويل، وأيضاً تفكيك مصنع بيرلات لإغناء اليورانيوم لدرجة عالية ومصنع ماركول لإعادة تجهيز البلوتونيوم - لإنتاج بلوتونيوم ذي نوعية عسكرية. إن نزع السلاح النووي بالنسبة لبلد كبلدي، لا يترتب عليه تحقق الوفورات على الاطلاق وإنما يعني اليوم المزيد من الضغوط على الميزانية.

وفيما يتجاوز هذه المرحلة تظهر مسألة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ. ومن المتوقع أن يبلغ نظام الرصد الدولي درجة من الفاعلية بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وعندئذ يكون دخول المعاهدة حيز النفاذ ممكناً تقنياً. وينبغي أن نحضِّر للمؤتمر المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة الرابعة عشرة من المعاهدة، ومما يتطلبه ذلك التصديق على وجه السرعة على المعاهدة من جانب جميع الدول التي وقعت عليها. ويشرفني أن أعلن للمؤتمر أن عملية التصديق عليها من جانب فرنسا قطعت شوطاً طويلاً وسيتخذ البرلمان قراراً في هذا الموضوع قبل نهاية آذار/مارس. وبالفعل، فقد وافقت الجمعية الوطنية على المعاهدة يوم الثلاثاء الماضي؛ ويتعين الآن على مجلس الشيوخ أن يعرب عن آرائه فيما يتعلق بهذه المسألة.

وينبغي دعم ما تم إنجازه بالفعل، وينطبق ذلك أيضاً على ميدان الأسلحة التقليدية. فقبل كل شيء، من الضروري العمل من أجل إعطاء مركز عالمي لمعاهدة أوتاوا، التي وقعت عليها فرنسا، والتصديق عليها على وجه السرعة من جانب أكبر عدد من الدول ودخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. إن الغرض واضح: الحظر الكامل والعالمي للألغام المضادة للأفراد. وينبغي مع ذلك أن نكون واقعيين: فالمعاهدة التي وُقع عليها في أوتاوا تفرض متطلبات لا يستطيع عدد كبير من الأطراف الهامة الخضوع لها. كيف يمكن لنا إذن الامتثال لالتزامنا بموجب المعاهدة بالعمل على تنفيذ الحظر والاستجابة للتوقعات التي أثارها هذا الحدث بين الضحايا المحتملين؟ إن المعاهدة نفسها تعطي الاجابة لذلك، بإشارتها إلى مؤتمر نزع السلاح. وجرى تأكيد هذا النهج بوضوح باتخاذ القرار ٣٨/٥٢ حاء في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن

موضوع "مساهمات في سبيل حظر الألغام البرية المضادة للأفراد، بأغلبية ١٤٧ صوتاً ودون أي صوت معارض. وهذا القرار "يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى تكثيف جهوده بشأن قضية الألغام البرية المضادة للأفراد". ما هو الاسهام الذي يمكن أن يقدمه مؤتمر نزع السلاح؟ إن الاجماع ليس أمراً بعيد المنال في مفاوضات بشأن حظر نقل الألغام المضادة للأفراد. ففيما يتجاوز المنازعات الايدولوجية والمجادلات القانونية، من الواضح أن الحظر سيعزز غرض الاتفاقية ويمثل واحدة من فوائد العملية التي بدأت في أوتاوا.

ولكنا لا ينبغي أن نُقصر طموحاتنا على تدعيم ما جرى إنجازه في الماضي، وإنما ينبغي لنا أيضاً أن نستكشف سبلاً جديدة وأن ندخل في مفاوضات موضوعية. إن السبيل الأول، الذي حدده فعلاً باعتباره أولوية كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي هذا المؤتمر منذ ثلاث سنوات، يتمثل في التفاوض على اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية أو غيرها من النبائط المتفجرة النووية. إننا نعلم أن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ليس المقصود منها مباشرة تخفيض الترسانات النووية القائمة. ولكن كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تضع حداً للتطوير النوعي للأسلحة النووية، فإن وقف إنتاج المواد الانشطارية سيضع حداً كمياً على وجه عام، يكون ملزماً قانوناً وعلى نطاق عالمي. إن هذه الكلمات القليلة تعطي فكرة عن مدى حجم هذه المهمة وطموحها. إن أي اتفاقية لوقف الإنتاج ستشمل المواد الانشطارية أي عماد الأسلحة النووية ذاتها. وفيما يتجاوز الوظيفة المباشرة، تعتبر مفاوضات وقف الإنتاج ذات أهمية كبيرة من جوانب عديدة. إن أي معاهدة لوقف الانتاج ليست تمييزية في قصدها، وإنما غرضها هو جعل جميع الدول تتخلى عن إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي تتعهد به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن استكمال المفاوضات بشأن وقف الانتاج هذا سيمثل خطوة هامة نحو الإزالة النهائية للأسلحة النووية في سياق نزع عام كامل للسلاح. وإنشاء نظام متعدد الأطراف للتحقق لرصد المرافق التي تستطيع إنتاج مواد انشطارية من أجل الأسلحة النووية يمثل تدبيراً أساسياً لبناء الثقة، وعلى وجه خاص في الشرق الأوسط وجنوبي آسيا. وأخيراً، فإن معاهدة في هذا الشأن، ستمثل عنصراً ضمن المجموعة الكاملة لتدابير عدم الانتشار، حيث ستفضي بالدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى عدم إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية، حتى إذا لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار.

ولجميع هذه الأسباب، لن يكف بلدي عن الدفاع عن "وقف الانتاج". ولهذا السبب نجد مصاعب في تأييد مقرر ربما ينطوي على خطوة إلى الوراء في هذا الميدان، على سبيل المثال مقرر لا يحدد فيه "وقف الانتاج" باعتباره المرحلة التالية التي ينبغي أن يصل إليها مؤتمر نزع السلاح في الطريق المؤدي إلى الهدف النهائي - إزالة الأسلحة النووية والنزع العام والكامل للسلاح.

ومن ناحية أخرى، أعتقد أنه يتعين عليّ أن أقول إن فرنسا توافق على الاقتراح النمسوي بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكننا لا قبولها فحسب، وإنما أيضاً تأييدها بشدة. فهو اقتراح بسيط ومباشر لا يضع شروطاً مسبقة للبدء فوراً في مفاوضات لوقف الانتاج على أساس تقرير شانون والولاية التي يشملها - وهو الأساس الوحيد لتوافق الآراء القائم اليوم، حتى إذا ظل هذا التوافق هشاً كما نعلم. وإذا تأخر البدء في المفاوضات، فلماذا لا نستعد لها بمناقشة جوهر المشاكل التي ربما تطرحها مفاوضات وقف الانتاج، على نحو غير رسمي، للاستفادة من وجود مجتمع خبراء نزع السلاح هنا في جنيف؟

وبعد ذلك، أود أن أذكر أيضاً، بين السبل الجديدة التي أمامنا، منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن التطورات الأخيرة تشهد على أهمية منع انتاج مثل هذه الأسلحة. إن هذا التحدي يرقى إلى مستوى طموحاتنا للقرن القادم. إن الدور الذي لعبته فرنسا في مناقشة هذه المسألة في إطار المجتمع الدولي معروف. إننا نشارك في معظم الآراء التي أعربت عنها كندا هذا العام فيما يتعلق بهذا الموضوع كما نؤيد الجهود التي بذلتها كل من سري لانكا ومصر لتأمين البدء في مفاوضات حول موضوع له جوانب عديدة، في سياق مقبول للجميع. وما زلنا نعتقد أن تدابير بناء الثقة، التي تلائم السياق الدولي الجديد يمكن أن تكون موضوعاً لمفاوضات في جنيف لسد الثغرات في القانون الدولي القائم وللإسهام في تطبيقه على المستوى العالمي. وهناك اليوم إمكانية، أثارها الاعتدال الذي أظهره الذين قاموا بصياغة القرار ٣٧/٥٢ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام، هي استكشاف ملامح هذا الموضوع الأساسي. إن بلدي يؤيد إعادة إنشاء لجنة مخصصة بشأن هذا الموضوع، وإن لم يمكن ذلك، نؤيد تعيين منسق خاص في الوقت الحالي.

ومن بين المواضيع الجديدة التي يمكن للمؤتمر أن يتناولها مسألة الأسلحة الصغيرة. إن عدد ضحايا هذه الأسلحة وإنتشارها يبرزان ضرورة تأمين جمعها في مناطق المنازعات، لا سيما في المرحلة الأساسية لإعادة بناء السلم بعد وقف إطلاق النار. إن القرار ٣٨/٥٢ ياء ينص على أعمال يقوم بها فريق خبراء، وكذلك على جهود يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة للحصول على وجهات نظر الدول بشأن هذا الموضوع. ويرى بلدي أنه ربما كان من المفيد إجراء مناقشة في المؤتمر لجمع آراء الدول الأعضاء. ويمكن أن يترتب على ذلك إعداد مرفق بالتقرير السنوي كما سيسهم ذلك في تحقيق الهدف المحدد في القرار الذي أشرت إليه.

إنني أسمع فعلاً صمتاً معناه عدم الموافقة على ذلك: أنا لم أشر إلى موضوع نزع السلاح النووي بصفته هذه. إن هذا خطأ بالتأكيد، فما قلته هو أن هدفنا الأول هو إبرام اتفاقية "لوقف الانتاج"، وأن هذه الاتفاقية، كما نعلم جميعاً، ستمثل تدبيراً لنزع السلاح النووي. ومع ذلك، ربما تسألون، إلى جانب "وقف الانتاج"، هل هناك مسائل أخرى تتعلق بنزع السلاح النووي يمكن تناولها في مؤتمر نزع السلاح؟ وعلى هذا السؤال، يرد بلدي بالايجاب. ولكن حجم ما يمكن تصوره، ومن ثم حدوده، هما أمران يقررهما قيدان. ربما كان من الصعب علينا قبول تدبير يثير التساؤل حول برنامج العمل الذي اتفق عليه في عام ١٩٩٥ في إطار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها، وكذلك على وجه خاص، كما قلت بالفعل، حول مركز مفاوضات "وقف الانتاج". وبالمثل، لا نود أيضاً أن تكون عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف ضارة بالعملية الثنائية الأمريكية الروسية وبالجهود المتخذة من طرف واحد، التي نعلم اليوم أنها أحدثت نتائج تتجاوز التوقعات.

وللرد على سؤال ما الذي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يفعله، إلى جانب تناول "وقف الانتاج"، لكي يقودنا إلى نزع السلاح النووي، علينا إذن التمييز بين امكانيات مختلفة. فإما أن نبدأ فعلاً في التفاوض بشأن المواد الانشطارية داخل مؤتمر نزع السلاح، على أساس تقرير شانون والولاية الواردة فيه، أو، على خلاف رغبتنا، أن يعجز المؤتمر عن الدخول في مفاوضات وقف الانتاج فوراً: هل هذا معناه أن مؤتمر نزع السلاح سيكون مشلولاً في الميدان النووي؟ مرة أخرى، بالتأكيد لا - ولكن صفيفة الامكانيات ستكون بالتأكيد أقل بكثير، نظراً للقيود التي سبق أن أشرت إليها.

هل هناك أمر آخر ممكن؟ نعم. إلى جانب مفاوضات "وقف الانتاج" أو في انتظار بدئها، نحن مستعدون للنظر في مناقشة مسائل أخرى تتعلق بنزع السلاح النووي جرى إبرازها في الوثائق التي

اعتمدت في مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار. إني أشير هنا إلى مسألة ضمانات الأمن السلبية. إن هذا الموضوع يتسم بحساسية بالنسبة لنا، والمصاعب التي يثيرها فيما يتعلق بالمبادئ التي تقوم عليها نظريتنا للردع هي معروفة تماماً. إن الذين يتابعون المناقشات في هذا المؤتمر عن كثب سيتذكرون أن البعثة الفرنسية في الجلسة العامة يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ كانت من بين الوفود التي سجلت المصاعب التي تصادفها فيما يتعلق بمعالجة هذا الموضوع هنا. ومع ذلك، لقد قلت إن بلدي ليس لديه اعتراض من حيث المبدأ على إعادة إنشاء اللجنة. واليوم، بنفس هذه الروح، لن تعترض فرنسا على إعادة إنشاء لجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية فوراً. وآمل أن يلقى هذا الموقف التقدير على الوجه الملائم وأن يساعد على الخروج من الطريق المسدود في عمل مؤتمر نزع السلاح. ومن رأينا أن إعادة إنشاء لجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية سيمثل خطوة أساسية نحو الذين يرون أنه، بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح العمل مرة أخرى في الميدان النووي. ومع ذلك، فإن بلدي لا يربط ذلك بأي شيء وهو مستعد للموافقة على إعادة انشاء هذه اللجنة بصرف النظر عن أي مقرر آخر قد يتخذ بشأن برنامج العمل.

إن المسألة هي، كما قال آخرون، معرفة ماذا نريد أن نفعل بشأن هذا الموضوع؟ إن بلدي لم يدخر جهداً في ميدان مضاعفة ضمانات الأمن السلبية ووقّع وصدّق بالفعل على معاهدات أو بروتوكولات ملزمة قانوناً تمنح ضمانات أمن سلبية لأكثر من مائة دولة. إن استحداث المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمثل المحور الرئيسي لجهود المجتمع الدولي اليوم. ولذلك، يرى بلدي أن مؤتمر نزع السلاح يمكنه أن يلعب دوراً مكملاً، فالعمل هنا لا يمكن أن يكون متعارضاً مع الأفكار التي يمكن تبادلها في مكان آخر، فيمكن الاستفادة من المؤتمر، في جملة أمور، في تنمية عناصر لتحقيق الاتساق بين الصكوك التي ستَحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إليها في المستقبل، مما يعزز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والبيان الذي ألقاه تواً النائب الأول لوزير خارجية بيلاروس يعطي مثالاً آخر لمزايا مثل هذه المناقشات. وهكذا، فإن مؤتمر نزع السلاح الذي يجمع بين دول ممثلة للمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك المناطق التي تعتبر فيها مسألة ضمانات الأمن السلبية ذات حساسية بالغة للأمن والسلم الدوليين، يمثل محفلاً لا بديل له.

أنا لا أقول إن "وقف الإنتاج" أو ضمانات الأمن السلبية هما المناسبتان الوحيدتان لتناول نزع السلاح النووي في جميع مناقشات مؤتمر نزع السلاح وأننا نرفض مناقشة هذه المسألة ككل. لا! نحن لا نرفض مناقشة المسألة ككل. وإنما ننظر بعناية في المقترحات المطروحة على المائدة اليوم، لا سيما المقترحات المقدمة من جنوب أفريقيا وبلجيكا، المستلهمة من روح مماثلة: التنظيم على نحو أفضل لمناقشة جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي المعروضة أمام المؤتمر. لقد سبق أن أشرت بصفة خاصة إلى أن اقتراح جنوب أفريقيا يمثل على نحو ما جسراً بين مفاهيم متعارضة وأننا نواصل دراسته. وهذا هو الحال أيضاً فيما يتعلق بالاقتراح البلجيكي. ولو كان المؤتمر ككل، لا يستطيع اليوم أن يعطي موافقة فورية على أي من هذين المقترحين، فإن فرنسا تعرب عن ثنائها لصاحبي الاقتراحين لتحريكهما النقاش إلى الأمام في اتجاه واحد، بقدر أكبر مما كان عليه الحال في العام الماضي. وكما تعرفون، سيدي الرئيس، فإن وفدي يعتمد عليكم لضمان مواصلة مناقشة جميع المسائل ذات الصلة بنزع السلاح النووي، بأكبر قدر ممكن من الشفافية.

منذ عام ١٩٩٦ التي كانت إيذاناً بنهاية عصر في مؤتمر نزع السلاح، كان على هذا المؤتمر أن يواجه، لا الترددات الطبيعية التي تعرب عنها الدول التي لديها هواجس أمن حقيقية، وإنما أيضاً الطرق المسدودة التي تخلقها دول أخرى تبحث عن مزيد من الهيبة والمجد الوطني من خلال اتخاذ موقف بارز على

المسرح الذي يمثله مؤتمر نزع السلاح. إن هذا الوضع مع فترة تتسم بمعاناة متزايدة، يمكن أن يؤدي في عام ١٩٩٨ إلى تكرار أخطاء عام ١٩٩٧. وفي هذا السياق ينبغي لنا أن نفكر في طرق ووسائل للتغلب على هذه العقبات. ربما كان ينبغي لنا أن نعمل على نحو يتسم بمزيد من عدم الرسمية، وأن نخترع نهوجاً جديدة تتيح لنا الخروج من المناقشات البالية التي لم تعد تهم سوى عدد متناقص باطراد من خبراء نزع السلاح. ربما يجدر الإشارة أيضاً إلى أن قاعدة توافق الآراء ينبغي أن تطبق بحكمة. إن بلدي، مثله مثل بلدان كثيرة أخرى، متمسك بهذه القاعدة. ولا يعترض بلدي على توافق الآراء إلا عندما يبدو له أن المؤتمر يدخل في طريق قد يضر بشدة بمصالحنا الأمنية. وتأمل فرنسا أن يتمكن أعضاء المؤتمر الآخرون من إبداء نفس الانضباط، وألا يعترضوا على مقررات هذا المحفل إلا عندما تكون مصالحهم الأمنية معرضة للخطر.

سيدي الرئيس، سيكون عليكم وعلى الذين يخلفونكم توجيهنا نحو القرارات الملموسة الممكن اتخاذها اليوم. ولن يكون من السهل اتخاذ أي منها. ولكنْ هناك بعض منها، على نحو ما تبين من المشاورات غير الرسمية، يمكن اتخاذه هنا والآن. إن وفدي سيواصل العمل وفي ذهنه ذلك.

الرئيس (متحدثا بالفرنسية): شكراً لممثلة فرنسا على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. الكلمة الآن لممثل هنغاريا، السفير ناراي.

السيد ناراي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن تهاني وفدي الحارة لتقلدكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويسعدني على وجه خاص أن ألقي كلمة في الفترة التي يرأس فيها أعمال هذا المحفل لأول مرة ممثل سويسرا، وهي بلد تربطه بهنغاريا علاقات صداقة وتعاون منذ قرون عديدة. ونعرب عن تقديرنا البالغ لإسهامكم الشخصي في تنمية هذه العلاقات خلال منصبكم السابق في بودابست. وأود أن أؤكد لكم استعداد وفد هنغاريا لمساعدتكم في تنفيذ مهامكم الخطيرة. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديري لسلفكم، السفير لارس نوربرغ من السويد للطريقة الرائعة البناءة التي وجه بها أنشطتنا خلال الشهر الأول الحاسم في دورتنا السنوية.

لقد جرت الإشارة كثيراً خلال مناقشاتنا إلى مدى صلة مؤتمر نزع السلاح بعالم اليوم. إن الطريق المسدود الذي صادفناه في العام الماضي أثار الشكوك في دوائر عديدة حول قدرة هذه الهيئة على الإسهام فعلياً في السلم والأمن من خلال معالجة القضايا الساخنة للمجتمع الدولي المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وإيجاد حل لها. إن وفدي لا يشارك في هذه الهواجس لعدد من الأسباب. فالمناخ السائد في فترة ما بعد الحرب الباردة ما زال ملائماً لاتخاذ مزيد من التدابير في هذا الميدان. ويؤكد ذلك سجل مؤتمر نزع السلاح في التسعينات، وإبرام معاهدات رئيسية مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب شاهد على ذلك. وهذه التطورات كانت مسبوقة أيضاً بسنوات طويلة من المفاوضات التمهيدية إلى أن ظهر توافق في الآراء من أجل البدء في المحادثات الموضوعية الفعلية. ويتبين من بداية عمل مؤتمر نزع السلاح هذا العام أن سنة من التفكير لم تكن عديمة الجدوى وأنها مهدت الطريق لمناخ أفضل بكثير وواعد بقدر أكبر لأنشطتنا المستأنفة.

لقد جاء الوفد الهنغاري إلى هذه الدورة ولديه أولويتان أساسيتان لم تتغيرا منذ العام الماضي. فما زلنا نرى أن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون مستنداً إلى مفاوضات يتوقع لها على نحو

واقعي ومجد أن تكلل بالنجاح، ونؤيد الخطوات العملية المحددة، التي يكون من شأنها بالإضافة إلى فوائدها في حد ذاتها، فتح السبل لإنجاز أهداف أوسع. وفي رأينا أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والحظر على نقل الألغام البرية المضادة للأفراد يتفقان مع هذا المعيار.

إن حظراً عالمياً غير تمييزي قابلاً للتحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض الأسلحة وغيرها من النبائط المتفجرة، في نفس الوقت مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب، سيدعمان التخفيضات الكبيرة في ترسانات الدولتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية وخلق الظروف اللازمة لاستمرار جهودها الثنائية. إن الاتفاقية المقبلة "لوقف الإنتاج" إذا انضم إليها جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ستشمل المرافق غير المشمولة بالضمانات ومن ثم ستسهم في استقرار حالة الأمن في مناطق التوتر المختلفة. وباختصار، فإن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي عنصر ضروري وأساسي للتدابير التدريجية نحو نزع السلاح النووي، سواء جرى التفاوض على هذه التدابير الإضافية في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف. ومن ثم فإننا نحث الجميع على التغلب على العقبات الحالية أمام المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والبدء فيها في أقرب وقت ممكن على أساس الولاية المنصوص عليها في تقرير شانون. ويلاحظ الوفد الهنغاري التحفظات الحالية في هذا الصدد. ونرحب بالاقتراح الكندي الوارد في الوثيقة CD/1485، باعتباره محاولة بناءة للوصول إلى حل وسط بشأن هذه المسألة.

وما زالت حكومتي مقتنعة بأن موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد ينبغي أن يكون من المواضيع التي تحظى بأعلى الأولويات في المجتمع الدولي. لقد قررت هنغاريا الانضمام إلى عملية أوتاوا منذ بدايتها ووقعت على اتفاقية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر الماضي مدفوعة إلى ذلك باعترافها بالضرورة الملحة لتخفيف العواقب الوخيمة على الإنسانية التي تنجم من استخدام هذه الأسلحة. واليوم، يسعدني أن أبلغكم أن البرلمان الهنغاري قد صدّق منذ يومين، في ٢٤ شباط/فبراير على معاهدة أوتاوا، وبذلك يصبح عدد التصديقات خمسة. ونحن على ثقة، نظراً لكبر عدد الدول الموقعة، من أن دخول هذا الصك القانوني حيز النفاذ هو في المتناول. وهنغاريا مستعدة لتسهيل هذه العملية، وقبل كل شيء على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباهكم إلى حلقة تدارس إقليمية ستعقد لكبار الموظفين من وزارتي الدفاع والخارجية من ١٩ دولة أوروبية في بودابست في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس من هذا العام، تنظمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدعم سياسي من حكومة وبرلمان هنغاريا. والغرض من هذا الاجتماع هو دراسة القانون الإنساني الدولي المنظِم للقواعد ذات الصلة بالألغام البرية المضادة للأفراد، ومن خلال ذلك، تعزيز دخول الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن وكذلك تنفيذ الالتزامات الواردة فيها من جانب دول منطقتنا. ونأمل أن تسهم هذه الحلقة في زيادة تفهم دول وسط وشرق أوروبا الجوانب المختلفة للمشاكل ذات الصلة بالألغام البرية المضادة للأفراد ومعاهدة أوتاوا.

إن عدد الدول المؤيدة للحظر الشامل تزايد بمعدل غير مسبوق في السنتين الأخيرتين. ومع ذلك، ليس جميع مؤيدي هذا الهدف المعلنين، ومن بينهم، عدد من الدول الهامة عسكرياً، في وضع يسمح لها بالتعهد على نحو كامل بالتزامات معاهدة أوتاوا. وفي نفس الوقت، أعربت هذه الدول عن استعدادها لاتباع نهج "خطوة بعد خطوة" لحل المشاكل الناجمة عن الألغام البرية. وحكومتي تهدف إلى الإبقاء على حوار نشط وموجه نحو الهدف مع هذه البلدان. ونرى أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الملائم لإشراكها في عملية دينامية متطلعة إلى الأمام. ونؤيد أن يكون حظر النقل هو التدبير الأول المنطقي. ونود مع اتباعنا لهذا الخط

أن نؤكد فهمنا لمعاهدة أوتاوا باعتبارها معاهدة تضع المعايير الأساسية للقانون الدولي في ميدان الألغام البرية المضادة للأفراد وأنها ستوفر لنا الخطوط التوجيهية في مفاوضاتنا.

وختاماً، اسمحوا لي بأن أعود إلى موضوع آخر له أهمية كبيرة من وجهة النظر الهنغارية. لقد حقق الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، خلال عمره الذي يزيد على ثلاث سنوات، نتائج هامة في تمهيد الطريق لإبرام صك ملزم قانوناً لتعزيز الامتثال. وكان تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي الرابع إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في هذه العملية من الناحية النوعية. فقد أظهر اتفاق الدول الأطراف على التحول من المناقشة المفاهيمية إلى مداولات أكثر تركيزاً تستند إلى نص متداول إصرار هذه الدول الأطراف على تكثيف العمل. هذا، وتباطؤ خطى العمل نوعاً ما عوّضه الانتقال إلى مفاوضات موضوعية مفيدة بشأن العناصر الملموسة لنظام التحقق.

وتعلق هنغاريا أكبر قدر من الأهمية على استكمال العمل في غضون المهل الزمنية التي حُددت في المؤتمر الاستعراضي الرابع. وفي رأينا، من الواقعي أن ينتظر تقديم مشروع الصك القانوني الجديد للنظر فيه في مؤتمر خاص يعقد في عام ١٩٩٩. ولإنجاز هذه الغاية، هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لتعزيز المفاوضات في الفريق المخصص، بما في ذلك تخصيص المدد الزمنية اللازمة. إن المجتمع الدولي والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية على وجه خاص يتابعان أعمال الفريق المخصص بآمال كبيرة. إن تعزيز الاتفاقية هو مهمة أجلّ من أن تعامل كعملية تابعة من بعيد للآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح ومراقبة التسلح. ونأمل أن يستطيع الفريق الاستناد على الإرادة السياسية للمشتركين فيه وأن يكون بوسعه الوفاء بولايته في غضون الإطار الزمني المذكور أعلاه.

الرئيس (متحدثاً بالفرنسية): شكراً لممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى بلدي وإلى الرئاسة. الكلمة الآن لممثل فنزويلا، السفير رودريغس سيدينيو.

السيد رودريغس سيدينيو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على تقلدكم رئاسة المؤتمر خلال هذه الفترة، وأنا على يقين أنها ستتوج بتقدم كبير في عملنا بفضل خبرتكم ومهارتكم. وأود أيضاً أن أعرب بالنيابة عن وفدي عن الامتنان للسفير لارس نوربرغ من السويد للطريقة الفعالة للغاية التي أدار بها عملنا الأولي.

لا شك في أهمية عمل مؤتمر نزع السلاح ودلالته، وهو لا يهم فقط المجتمع الدولي والرأي العام فحسب، وإنما يمثل أيضاً دليلاً بارزاً لجميع المفاوضات التي تجري بشأن هذا الموضوع. إن هذا المؤتمر، الذي أنشئ لتلبية الحاجة إلى معالجة هذا الموضوع على نحو متعدد الأطراف، يحمل مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع الدولي، الذي يتوقع منه أن يحقق تقدماً في المفاوضات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال.

ويستند التقدم في عملنا إلى تنظيمه، الذي يستند بالطبع إلى الإرادة السياسية للدول الأعضاء. إن اتباع نهج متوازن في تنظيم العمل هو أمر نراه أساسياً. وفي رأينا، ينبغي لنا أن نتقدم في عملنا بنفس الخطى وفي إطار نفس الترتيبات لدى النظر في مختلف بنود جدول الأعمال، فعلى هذا الأساس فقط سيكون بإمكاننا تناول المسائل الموضوعية على النحو الملائم واعتماد استنتاجات بناءة في نهاية دورتنا،

وإثبات أن هذا المؤتمر لديه القدرة على إنجاز نتائج محددة والاستعداد لذلك، متغلباً على العقبات السياسية المتأصلة في عملنا. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه لن يمكننا أن نحقق تقدماً إلا من خلال تبادل الآراء وإجراء مشاورات واسعة شفافة فيما بين الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، يرى وفدي أن من الأساسي تعيين منسقين خاصين لديهم ولايات محددة بوضوح لتسهيل التفاوض على استنتاجات واضحة بشأن مختلف البنود المعروضة على المؤتمر وتيسير اعتمادها. وهذه المشاورات بدورها ستسهل حتماً العمل في اللجان المخصصة التي قد تُنشأ، بصفتها هيئات فرعية، لدراسة بنود جدول أعمالنا.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على جميع هذه البنود، لا سيما نزع السلاح النووي والألغام البرية المضادة للأفراد والشفافية في التسلح، وهي بنود من اختصاص المؤتمر ولديه ولاية للنظر فيها وللوصول إلى استنتاجات سليمة. وفيما يتعلق بموضوع نزع السلاح النووي، وهي أولوية حددت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة في عام ١٩٧٨، يتعين علينا العمل بدءاً من نقطة انطلاق أساسية: المسؤولية عن نزع السلاح النووي هي بالضرورة مسؤولية مشتركة. إن نزع السلاح النووي بطبيعته ذاتها هو قضية تهم الجميع. والأمن الجماعي، الذي في قلبه يكمن نزع السلاح النووي، ينبغي معالجته على نحو متعدد الأطراف بصفة أساسية، وهذا لا ينقص بالطبع من أهمية أي مفاوضات ثنائية قد يجري القيام بها، وتكون نتائجها الإيجابية موضع ترحيب المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بهذا الموضوع ينبغي أن نتذكر الفتوى البالغة الأهمية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها، وهو أمر له بالتأكيد أهمية مباشرة بالنسبة لعملنا. وبالرغم من أن هذه الفتاوى هي بصفة أساسية توصيات للهيئة التي طلبتها، الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الحالة، وأنها بالتالي ليست ملزمة قانوناً من حيث المبدأ، فإنها تحتوي عناصر أساسية فيما يتعلق بتطوير وتشكيل القانون الدولي، وهو مجال لا نقرنه عادة بنزع السلاح، ناهيك عن نزع السلاح النووي.

وبدون الدخول في تعليقات تفصيلية، وإن كان الأمر قد يستحق ذلك، لأن هذا القرار يتناول الحقوق والواجبات الدولية ذات الصلة بالتهديد بهذه الأسلحة أو استعمالها، ينبغي لنا أن نتذكر أنه في الفقرة واو من هذه الفتوى، أبرزت المحكمة بالاجماع وجود التزام بإجراء مفاوضات بنية حسنة والوصول فيها إلى نتيجة تؤدي إلى نزع للسلاح النووي من جميع جوانبه تحت رقابة دقيقة وفعالة. ولكن بالإضافة إلى ذلك، على نحو ما أشار رئيس المحكمة، السيد بدجاوي، في الإعلان الفردي المذيل بهذه الفتوى، هناك التزام عام ذو شقين، تجاه الجميع، بالتفاوض بنية حسنة وتحقيق النتائج المرغوبة. ويوافق القاضي بدجاوي على أن نزع السلاح سيظل دائماً هو الهدف النهائي لجميع الأعمال في ميدان السلاح النووي، وأن هذا الهدف لم يعد خيالياً وأن من واجب الجميع السعي إلى تحقيقه بهمة أكبر من ذي قبل. ومن رأي وفدنا، أن الوقت قد حان لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، والاستجابة بذلك إلى قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ لام. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نرى الاقتراح الذي قدمه السفير سيليبي من جنوب أفريقيا الذي يشير إلى إنشاء هذه اللجنة المخصصة.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على مسألة الألغام المضادة للأفراد، وهي مسألة ليس المؤتمر مختصاً بتناولها فحسب، وإنما لديه أيضاً ولاية واضحة واردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٨/٥٢ حاء، الذي يدعونا إلى مضاعفة جهودنا من أجل وضع نظام شامل ملزم قانوناً فيما يتعلق بهذه المسألة. ويرى وفدي أن من الأساسي إنشاء نظام قانوني واسع عام بشأن الألغام المضادة للأفراد. وفي رأينا، لا يمثل ذلك البدء في مفاوضات بالتوازي مع الجهود المبذولة أو كبديل لها، كما لا يمثل ازدواجاً لهذه الجهود. إن عملنا ينبغي أن ينظر إليه باعتباره مكملاً، في سياق الفكرة التي مفادها أن من الضروري استحداث نظام قانوني

واسع عالمي فعال. إن اتفاقية أوتاوا، التي وقع عليها بلدي، هي جزء رئيسي من هذا النظام، هي والبروتوكول الثاني لاتفاقية عام ١٩٨١ بشأن الأسلحة التقليدية. إن الدور الذي يتعين على اتفاقية أوتاوا أن تلعبه هو دور عالمي، وإن كان من المؤسف أن المشاركة على هذا النطاق ليست ظاهرة. إن المؤتمر يمكنه أن يتناول هذه المسألة ويتعين عليه ذلك، كيما يحدد قبل كل شيء الهدف الذي نسعى إليه. ولهذه الغاية، نؤيد تعيين منسق خاص وربما أيضاً إنشاء لجنة مخصصة، لها ولاية محددة، على ضوء ما سبق، لتأمين مواصلة العمل الايجابي الذي قام به السفير كامبل من استراليا في العام الماضي. ومن المستحسن، مع ذلك، إعطاء بعض الاهتمام لمهمة المؤتمر فيما يتعلق بهذا الموضوع. ولا شك أن هذه هي مسألة قانونية لها آثار سياسية هامة. إن ذلك من شأنه أن يصقل نظام اتفاقية أوتاوا ويوفرَ تأييداً سياسياً يساعد على منح مركز عالمي لهذا الصك، الذي حصل بالفعل على تأييد ضخم خلال إعداده والذي سيكون بلا شك عالمياً بالفعل عند دخوله حيز النفاذ.

إن عمل هذا المؤتمر، وإن كان سياسياً، يمكن أن يكون ذا أهمية قانونية بل هو بالفعل كذلك، دون أن يعني ذلك أن هذه الهيئة مسؤولة عن تدوين القوانين. وعلى أي حال، وينعكس ذلك من ناحية الممارسة، فإن هذا المؤتمر يلعب دوراً لا يمكن إنكاره في عملية تطوير القانون الدولي بشأن نزع السلاح والمسائل ذات الصلة.

وأخيراً، أود أيضاً أن أشير باختصار إلى موضوع نعتبره بالمثل أساسياً: الشفافية في التسلح، مع الإشارة على وجه خاص إلى الأسلحة التقليدية. إننا ندرك بالفعل الآثار الخطيرة للتدفق غير المشروع للأسلحة في مناطق المنازعات وضرورة إنشاء نظام يتيح لنا مراقبة هذا الوضع. لقد أشار كل من سفيري المكسيك وكندا بالفعل إلى "اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة، والاتجار فيها"، التي من أطرافها بلدي والتي تبين أن من الممكن انجاز تقدم في صياغة إطار قانوني مشترك، وإن كان يغطي في الوقت الحالي نصف الكرة الأرضية الغربي فقط، لمعالجة هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، نتفق مع الممثلين الذين يرون أنه ينبغي للمؤتمر تناول هذا البند في هذه الدورة.

الرئيس (متحدثاً بالفرنسية): شكراً لممثل فنزويلا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. هل هناك أي وفد آخر يريد الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى ممثل كندا. الكلمة للسفير موهر.

السيد موهر (كندا) (الكلمة بالانكليزية): في البيان الشامل الأول الذي ألقيته أمام مؤتمر نزع السلاح هذا العام، في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أشرت إلى أولوياتنا وإلى نهجنا في دورة عام ١٩٩٨. ونظراً لطول ذلك البيان، أعد بأن أكون أكثر ايجازاً هذا الصباح. ولكن نظراً للتطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت، نرى أنه ربما كان من المفيد تفصيل عدد من النقاط التي تتعلق على وجه التخصيص بالألغام المضادة للأفراد وضمانات الأمن السلبية، ويرجع ذلك على الأكثر إلى الأسئلة التي تلقيناها وإلى التفسيرات التي قدمها آخرون فيما يتعلق بمواقفنا إزاء هذه المسائل.

ولكن قبل أن أقوم بذلك، ربما كان من المفيد أن أذكر من جديد رأينا، رأي كندا أن هناك تسلسلاً بسيطاً واضحاً منطقياً ينبغي اتباعه لدى تقرير ماهية العمل الذي يمكن القيام به، إن وجد، فيما يتعلق بأي

موضوع في مؤتمر نزع السلاح. فأولاً، ينبغي أن يكون هناك اعتراف عام بأن المسألة ذات أهمية، وأنها تستحق اهتمام هذه الهيئة. وثانياً، إذا توفر هذا الاعتراف، ينبغي للمؤتمر أن يستكشف مع الوفود ما هو العمل الملائم الذي يمكن القيام به في المؤتمر، مع الاعتماد على المساعدين والمنسقين الخاصين بقدر الإمكان، وكما تعلمون سيادة الرئيس، وكذلك سلفكم السفير نوربرغ، لقد أيدنا جهودكم في هذا الصدد. وثالثاً، بعد أن يستكشف المؤتمر ما هو العمل الذي يمكن أن يكون ملائماً، ينبغي للمؤتمر أن يعمل على إنشاء لجنة مخصصة لها ولاية ملائمة. وفي رأينا، ربما كانت هذه الطريقة الأكاديمية على نحو مبالغ فيه مفيدة، لتوضيح نهجنا لدى نظرنا هذا العام في عدد من المسائل للعمل الممكن في مؤتمر نزع السلاح. إن أي مقرر بإنشاء أو اعادة إنشاء لجنة مخصصة ينبغي أن يستند بصفة أساسية إلى الاتفاق على أن هناك ولاية ملائمة وصالحة حددت لها، أو يمكن أن تحدد لها.

وبالإشارة إلى موضوع الألغام المضادة للأفراد، على أساس هذه الخلفية، فقد جرت الكثير من المناقشات الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق بهذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. وفي بياننا في كانون الثاني/يناير، أوضحنا أن العمل بشأن الألغام المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح ليس هو أولويتنا، وإن كنا نعترف بأنه ربما كان أولوية بعض الوفود الأخرى. ونحن، من ناحيتنا، ما زلنا نعتقد أن هناك اتفاقين يتمتعان بمصداقية وقابلين للبقاء يتناولان هذه الأسلحة، هما اتفاقية أوتاوا والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية. ولكنا أقررنا أيضاً، كما سبقت الإشارة إليه، بأننا لن نعترض على تعيين منسق خاص، له ولاية محايدة لاستكشاف ما هو العمل الملائم الذي يمكن للمؤتمر القيام به في هذا الصدد إذا ما كانت هذه هي رغبة المؤتمر. ومن الجلي، أن أي مقرر لاحق بإنشاء لجنة مخصصة ينبغي أن يكون واضحاً من حيث ولايتها.

ولدى اتباع هذا النهج، نود توضيح، أننا لن نعترض على عمل ملائم بشأن الألغام المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح، ولكن لدينا فعلاً آراء واضحة فيما يتعلق بجوهر مسألة الألغام المضادة للأفراد، تنبع من التزاماتنا التي اضطلعنا بها بالتوقيع على اتفاقية أوتاوا والتصديق عليها. وفي ذهني مسائل مثل تعريف الألغام المضادة للأفراد والنطاق الممكن لأي صك يجري التفاوض عليه في مؤتمر نزع السلاح. ومن ثم، إذا عين منسق خاص، فسنبلغ هذا الشخص حينئذ بآرائنا فيما يتعلق بالولاية الملائمة للعمل فيما يتصل بالألغام المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح.

وينبغي أن تعتبر هذه التعليقات المختصرة في إطار الآراء غير الرسمية التي سبق لنا توفيرها لبعض الوفود فيما يتعلق بالوثيقة CD/1495. ونظراً للتطورات الأخيرة، والأسئلة الناجمة عنها، فإننا نرفق بهذا البيان صورة من ورقتنا غير الرسمية.

وانتقل الآن إلى مسألة ضمانات الأمن السلبية، وإلى التفسيرات التي طرحت فيما يتعلق بآرائنا بشأنها، ونعتقد أنه ينبغي اتباع نفس التسلسل المنطقي فيما يتعلق بهذا الموضوع، ففي حين أنه لا يمثل أولوية كندية في المؤتمر، فإن بعض الوفود ذكرت أنه يمثل أولوية بالنسبة لها. وهنا أيضا، لا نعترض على القيام بعمل ملائم بشأن ضمانات الأمن السلبية في المؤتمر. وعلى هذا الأساس، نعتقد أنه يمكن تعيين منسق خاص لمواصلة استكشاف جوهر هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى، نرى أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح قبل أن نلزم أنفسنا بالانتقال إلى إنشاء لجنة مخصصة مع ولاية متفق عليها. وكيما أطرح المسألة على نحو بسيط بقدر الإمكان، فإننا نريد فكرة أوضح فيما يتعلق "من سيقدم ماذا وإلى من وكيف". ونرى أن هذا

التوضيح الإضافي أساسي لكي يكون لدى الوفود فكرة أفضل عما يمكن منطقياً لمثل هذه اللجنة المخصصة أن تتوقع إنجازه. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن ترحيبي الشديد بتعليقات السيدة بورغوا سفيرة فرنسا هنا هذا الصباح التي حاولت أن تتناول السؤال الذي طرحته. ومع ذلك، في الوقت الحالي، ما زال من غير الواضح لنا على الاطلاق ماذا يتوقع أن تنجزه بالضبط هذه اللجنة المخصصة. إننا بالطبع نطرح في محافل أخرى نفس هذا السؤال فيما يتعلق بالعمل الممكن بشأن ضمانات الأمن السلبية.

آمل أن تكون هذه التفصيلات المتعلقة بنهج كندا تجاه دورة عام ١٩٩٨ مفيدة لعمل المؤتمر. ونحن نتطلع كثيراً إلى استمرار الحوار الرسمي وغير الرسمي فيما يتعلق بهذه المسائل، وبالفعل لقد حددت كندا أولوياتها لدورة عام ١٩٩٨ بشأن هذه المسائل - وهي على وجه التحديد نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف انتاج المواد الإنشطارية والأسلحة التقليدية.

الرئيس (متحدثاً بالفرنسية): شكراً لممثل كندا على بيانه، هل هناك أي وفد آخر يريد الكلمة؟

لا أرى أحداً، وأود أن أذكركم، بأننا كما أعلن في بداية هذه الجلسة العامة، سنعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة بشأن البنود ١ و٣ و٤ و٦ و٧ في هذه الغرفة بعد انتهاء هذه الجلسة مباشرة.

ستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس ٥ آذار/مارس الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠ صباحاً